

قانون رقم ( ١٠ ) لسنة ١٩٨١م  
بتعديل بعض أحكام قانون الجمارك  
الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٢م

مؤتمر الشعب العام ،

تنفيذاً لقرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية في دور انعقادها العادي الثالث لسنة ١٣٨٩ - ١٣٩٠ من وفاة الرسول الموافق ١٩٨٠ م والتي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات والروابط المهنية ( مؤتمر الشعب العام ) في دور انعقاده العادي السادس في الفترة من ٢٧ صفر - غرة ربيع الأول ١٣٩٠ من وفاة الرسول الموافق ٣ - ٧ يناير ١٩٨١ ميلادي ، وبعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٢ ميلادي ،

صيغ القانون الآتي :

المادة الأولى

يستبدل بالمادتين ١٠٨ و ٤ فقرة ٤ و ١١٠ فقرة ١ ، ٨ من قانون الجمارك المشار اليه النصوص الآتية :

« مادة ( ١٠٨ / ٤ )

الأمته الشخصية المستعملة المستوردة من قبل أعضاء السلك السياسي والتقنصلي وغيرهم من موظفي الدولة الملتحقين للعمل بالبعثات الليبية في الخارج عندما يتقرر نقلهم من مقر عملهم الى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من اللجنة الشعبية العامة للخزانة .

« مادة ( ١١٠ / ١ )

الأمته الشخصية المستعملة الخاصة بالأجانب القادمين الى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بقصد الإقامة فيها للمرة الأولى ولمدة لا تقل

عن سنة ، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من اللجنة الشعبية العامة للخزانة .

« مادة ( ٨/١١٠ )

الأمته الشخصية المستعملة المستوردة من قبل الطلبة الوطنيين والأشخاص العائدين من المهجر لغرض التوطن ، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من اللجنة الشعبية العامة للخزانة .

المادة الثانية

في تطبيق أحكام هذا القانون لا تعتبر السيارات أو الأثاث من قبيل الأمته الشخصية ، ويصدر بتحديد ما يعد من الأمته الشخصية قرار من اللجنة الشعبية العامة للخزانة .

المادة الثالثة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعملُ به من تاريخ صدوره .

مؤتمر الشعب العام

صدر في ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٩٠ من وفاة الرسول  
الموافق ٢ مايو ١٩٨١ ميلادى